من ان المتبادر بالى خوف ذكر الشيخ في الاول اوحوقه في الآخر بمعنى انه لا يتحقق في الحقيقة الا ان يقال
خروج مثل ذلك غير مضر لانه ذاكر بعض احوال المعرب لا جميعه قيل لا يحتاج الى التقييد المذكور لدفع
الاشكال الوارد على الامثلة الآتية لان اختلاف العوامل لسبب لاختلاف آخره والسبب مطلق لا يستلزم
المسبب فلا يكون ناقصا غير مستقل فانه يتحقق اختلاف العوامل مع عدم اختلاف آخره واجيب بان
القائل بكون السبب نقصان مستقل اما وغير مستقل هو اهل الميزان وعند النحويين ان السبب لا يكون
الا مستقلا لا يخفى ان حاصل كلامه ان زيدا في الامثلة المذكورة معرب مع انه لم يختلف آخره باختلاف
العوامل في الاسمية والفعلية والحرفية فهذا انما يتوجه اذا كانت الى حقه شاملة مع انها غير شاملة
لجميع افراد المعرب في زعمه اختلاف الآخر في بعض افراده الا ان يقول ينبغي ان يحمل الحاصة على المسعو
الشمول بما امكن قوله في العمل لا في اللفظ او في الذات لئلا ينتقض آه دليلا يشكل جاءني زيد بعد ان
قيل ذهب زيد مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية على غير الترتيب اللف تقل يا للانتشار
بالاشتراك ولو راعى ذلك في الامثلة لكان اظهر على التمييز نحو تميز عن نسبة يختلف الى فاعل
وفي قسم الثاني ينبغي لا بد ان يكون فاعلا او مفعولا به كما في طاب زيد اما فعلا ثانى اي يختلف لفظا آخره
فاعتبر هاهنا فاعل في الحقيقة لا مفعول به لفظا آخره اي صورة آخره وهي الحركة وقوله او تقديره
اي تقدير آخره اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان اختلف نفس ذات فقط بدون الصفة او مع
اختلف نفسه مع الصفة والاول مثل جاءني مسلمي مررت بمسلمي والثاني جاءني عصاي ورأيت عصاي ومررت
بعصاي ومثل جاءني قاضي ورأيت قاضي ومررت بقاضي اي يختلف اختلاف لفظه اشار به الى دفع
ما يقال من ان المفعول المطلق لا بد ان يكون بمعنى الفعل من قبيل اشتمال الكل على الجزء وليس قوله
لفظا او تقديرا بمعنى الاختلاف فاذا كان المصدر هو الاختلاف لا يرد ذلك في المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه واعطي اعراب المضاف اليه ويحتمل ان يكون بمعنى لفظيا او تقديريا ليكون صفة المصدر
المحذوف اي اختلافا لفظيا واختلافا تقديريا ويحتمل ان يكون خبرا لكان المقدر اي
لفظا كان في كان يدخل بين الجزئين ويجوز ان يكون منصوبا بنزع الخافض اي اختلافا
في التلفظ او في التقدير وانما لم يلتفت الى ما ذكر الشيخ الرضي من جعله تمييزا محول عن الفاعل اي بمعنى المفعول
اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا ومقدرا فهي نصبا على المصدر لان الاختلاف امر اعتباري
لا وجود له في الخارج وان التصق آخر المعرب له في الخارج فلا يكون ملفوظا حقيقة وانما جعل
قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للاختلاف الآخر مع ان الاقرب بحسب اللفظ ان يكون تفصيلا لاختلاف
العوامل لان العامل غير منحصر فيهما لانه قد يكون معنويا ولان المقصود بالذات بيان
الحكم المعرب فتفصيل اختلاف آخره اهم فساد الاعراب تقديريا للام قبول
الالف الحركة والفرق بين المعرب المختلف تقديرا آخره وبين المبني المركب تركه لتحقق

معه

معه عامله ان المعرب تقدير الاعراب على حرفيه الآخر ولا يظهر الاعراب اما لتعذر او الاستثقال بخلاف
المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه اذ المانع من الاعراب في الجملة هو مناسبة المبني الا حرف نحو هؤلاء
وامس وقد يكون المانع منه في آخره ايضا فلا يكون في جملة نحو هذا فهذا يقال ان هؤلاء في محل
الرفع اي في موضع الاسم الذي فيه بخلاف المقصور لاجل في الفتى فان الرفع مقدر في آخره لا يقال ان
المجرد قلبت الياء الفا لا يحصل فيه بل لا بد لحصوله من حذف الساكنين لانا نقول اعلال مثل المجرد
قلبت الياء الفا قبل الاعراب تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة لئلا ينتقض آه قال مولانا عصام قلت
لا انتقاض وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم بانا نقول باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثر
منها لا اثر الآخر في الآخر فقولنا رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف انتهى كلامه اقول
عمل الباء مخالف لعمل رأيت حكما في غير المنصرف وليس للباء عمل في غير المنصرف لفظا والمقصود ايضا هو
اختلاف آخره لفظا او تقديرا او حقيقة او حكما ولو علم بأنه بهذا التعميم لم يحصل هذا المقصود
ايضا مثنى او مجموعا يعني ان مدلول هذه الصورة اي صورة مسلمي مثنى او مجموعا فلا يرد
انه اذا قرئ مسلمي بصيغة التثنية واطلاقه فلا يحتمل الجمع وبالعكس فانه فرق اختلاف العوامل قيل
الجمع موضوع لما فوق الاثنين واطلاقه على ما فوق الواحد مجاز ولم يتحقق اختلاف الا العوامل في رأيت احد
ومررت باحد ويمكن الايجاب عنه بان كلامه على تقدير التنزل على من قال ان آخر المعرب في رأيت احد
ومررت باحد لم يختلف لا لفظا ولا تقديرا انتقال في الجواب ليس فيه اختلاف العوامل ولو سلم باطلاق
الجمع ما فوق الواحد فالتلفظ والتقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما ويمكن ايضا ان يقال انهم يستعملون
جمع الكثرة على معنى جمع القلة استعمالا شائعا كما سبق تفصيله فان فتحة احد بعد الناصب علامة آه
قيل اذا كان فتحة احد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر فالاختلاف في آخره حقيقة لا حكما لانها
اي الحركة بعد الناصب الحركة بعد الجار متغايران شخصا واجيب لان المغايرة المعتبرة عند النحويين
هي المغايرة الجنسية والنوعية لا الشخصية ولم يتحقق المغايرة بينهم فيها فان قلت لا يتحقق وكما قال
المصنف وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل يفهم منه انه لا بد في كل اسم معرب من اختلاف الآخر
واختلاف العوامل جميعا بان يكون في كل اسم معرب اختلاف فان مع كون احد الاختلافين سببا وهو اختلاف
العوامل والآخر مسببا وهو اختلاف الآخر يرد عليه قوله فان قلت آه ولا يرد ما قيل ان عدم اختلاف الآخر
فيما ركب مع عامله ابتداء ممنوع لان انتقاله من السكون الى الحركة اختلاف وانما تعرض لبعض الاسماء
المعدودة المذكورة لانه ذكر البعض في ورود الاعتراض مع عامله ابتداء اي قبل تركيبه مع العامل
فاذا قيل جاء زيد يحدث فيه الاعراب لكونه ساكنا اولا وليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل مع انه
معرب قال مولانا عبد الغفور ان التركيب مع العامل لا يتحقق الا اذا كان العامل لفظيا العلم اطلاقه التركيب
على المعنوي يجوز ان يكون في بعض الاسماء المعدودة المذكورة عاملا معنويا قبل تركيبه بالعامل

Copyright © King Saud University